

Distr.: General
18 May 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية
الكونغو الديمقراطية

أتشرف بأن أقدم طيه، باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤)
بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفقاً للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٧ (٢٠٠٨)،
تقريراً مؤقتاً لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الضميمة).
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة، وضميمتها، وإصدارها
باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) باكي إلكين
الرئيس



رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ موجهة من فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٥٣٣ (٢٠٠٤)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن يحيلوا طيه
التقرير المؤقت الذي أعده الفريق عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٨٥٧ (٢٠٠٨).

(توقيع) دينيش مهتاني

(توقيع) ريمون ديبيل

(توقيع) موكتار موكونا ديالو

(توقيع) كريستيان ب. ديتريش

(توقيع) كلاوديو غراميتزي

أولا - مقدمة

١ - بموجب القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣)، فرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة على جميع الجماعات الأجنبية والكونغولية المسلحة والمليشيات التي تعمل في إقليم كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، وعلى الجماعات التي ليست أطرافا في الاتفاق الشامل والجامع بشأن المرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنشأ المجلس، بقراره ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، لجنة معنية بالجزاءات، وفريقا من الخبراء لا يزيد عدد أعضائه عن أربعة، لرصد تنفيذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة، ثم مدد المجلس الحظر بالقرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) ليسري على أي جهة متلقية في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع استثناءات من بينها الجيش والشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - وبموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، فرض مجلس الأمن أيضا قيودا على سفر الأفراد والكيانات الذين ينتهكون حظر الأسلحة وتجميدا لأصولهم، وفقا لما تقرره اللجنة، وقرر إعادة إنشاء فريق الخبراء، مضيفا إليه خبيرا خامسا معنيا بالمسائل المالية. وبعد أن فرغت اللجنة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، من إعداد القائمة الموحدة بأسماء أولئك المجموعة أصولهم والمنوعين من السفر، قرر المجلس، بموجب قراره ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، توسيع نطاق قيود السفر والقيود المالية لتشمل القادة السياسيين والعسكريين للجماعات الأجنبية المسلحة النشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمليشيات الكونغولية التي تتلقى دعما من الخارج، الذين يعرقلون مشاركة مقاتليهم في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، جدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٦٩٨ (٢٠٠٦)، الحظر المفروض على توريد الأسلحة، ومدد العمل بالتدابير المتعلقة بالسفر وبالأموال المالية حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ووسع نطاقها لتشمل القادة السياسيين والعسكريين الذين يجندون الأطفال أو يستخدمونهم في النزاعات المسلحة، وتشمل أيضا الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، تنطوي على استهداف الأطفال في حالات النزاع المسلح. وجرى تمديد فترة الحظر المفروض على توريد الأسلحة والجزاءات المفروضة على جهات محددة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بموجب قرار المجلس ١٧٧١ (٢٠٠٧) و ١٧٩٩ (٢٠٠٨).

٤ - وبموجب القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، جدد المجلس الحظر المفروض على الأسلحة ومدد العمل بالتدابير المتعلقة بالسفر وبالأموال المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وقرر أن يقتصر سريان الحظر على جميع الكيانات غير الحكومية والأفراد غير الحكوميين الذين يعملون في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوضح المجلس أيضا أن التدابير المتعلقة

بالأسلحة والتدريب التقني لم تعد تنطبق على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنهى المجلس العمل بالشرط الذي وضعه أصلاً بموجب القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) والذي يقضي بعدم التصريح بإرسال شحنات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلا إلى مواقع تعينها الحكومة، بالتشاور مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، كرر المجلس، في الفقرة ٥ من ذلك القرار، تأكيد الالتزام الواقع على الدول الموردة بأن تخطر لجنة الجزاءات عن جميع شحنات الأسلحة والأعتدة المتصلة بها المتوجهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن أي مساعدة أو مشورة أو تدريب تقدم فيما يتصل بأنشطة عسكرية في ذلك البلد.

٥ - وبموجب الفقرة الفرعية ١٣ (هـ) من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، قرر مجلس الأمن أن يطبق قرار تجريد الأصول وحظر السفر أيضاً على من تحدده اللجنة من الأفراد العاملين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الدولي تشمل استهداف النساء في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف والتشريد القسري.

٦ - وبموجب القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، قرر مجلس الأمن تمديد سريان نظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء، على نحو ما هو مبين في القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وطلب من فريق الخبراء أن يقدم إلى المجلس تقارير خطية عن طريق اللجنة، بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وبموجب الفقرة ٤ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، قرر المجلس أن يسري تجريد الأصول وحظر السفر أيضاً على الأفراد الذين يحولون دون وصول المساعدة الإنسانية أو توزيعها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى الكيانات أو الأشخاص الذين يدعمون الجماعات المسلحة غير القانونية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق التجارة غير المشروعة بالموارد الطبيعية.

٧ - وبموجب الفقرة ٨ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، طلب مجلس الأمن من فريق الخبراء أن يواصل الاضطلاع بولايته كما هي مبينة في الفقرة ١٨ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، على النحو التالي:

(أ) دراسة وتحليل المعلومات التي تجمعها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق مهمة الرصد الموكولة إليها، ومشاطرة البعثة، حسب الاقتضاء، المعلومات التي قد تكون ذات فائدة للبعثة في أداء مهمة الرصد المنوطة بها؛

(ب) جمع وتحليل جميع المعلومات ذات الصلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة، وعند الاقتضاء، في بلدان أخرى، بالتعاون مع حكومات تلك البلدان، وذلك فيما يتعلق بتدفقات الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، فضلا عن المعلومات المتصلة بالشبكات التي تمارس أعمالا تنتهك التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) (حظر الأسلحة)؛

(ج) النظر في سبل تحسين قدرات الدول المعنية، ولا سيما دول المنطقة، وتقديم توصيات بذلك، عند الاقتضاء، لكفالة تحقيق الفعالية في تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)؛

(د) إطلاع اللجنة على أنشطته بصورة متواترة؛

(هـ) تزويد اللجنة، في ما يقدمه من تقارير، بقائمة مؤيدة بالأدلة، بالأشخاص الذين يتبين أنهم انتهكوا التدابير المفروضة بموجب الفقرة ١ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) والأشخاص الذين يتبين أنهم ساندوهم في هذه الأنشطة، حتى يتسنى للمجلس أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير مستقبلا.

٨ - علاوة على ذلك، قرر المجلس، بموجب الفقرة ٩ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، أن تشمل ولاية فريق الخبراء تزويد اللجنة بأي معلومات تكون ذات أهمية للجنة في تحديدها أسماء الكيانات والأفراد الوارد ذكرهم في الفقرة ٤ من القرار، فضلا عن مساعدة اللجنة في استكمال الأسباب المعروفة لدى الجميع بشأن إدراج أسماء كيانات وأفراد في قوائم، وفي تحديد المعلومات المتصلة بهؤلاء، وفي تصنيف السرود الموجزة المشار إليها في الفقرة ١٨ من القرار.

٩ - وأوعز مجلس الأمن أيضا إلى فريق الخبراء أن يواصل تركيز أنشطة الرصد التي يقوم بها في كیفو الشمالية وكیفو الجنوبية وفي إيتوري، وطلب بوجه خاص، في الفقرة ١٢ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، أن تتبادل البعثة المعلومات مع فريق الخبراء، وخاصة فيما يتعلق بالدعم الذي تتلقاه الجماعات المسلحة، وبشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم، واستهداف النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح. وطلب المجلس أيضا من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة وفريق الخبراء أن تتعاون بصورة مكثفة باتباع وسائل منها تبادل المعلومات حول شحنات الأسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وحول أنشطة الأفراد والكيانات، عملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨).

١٠ - وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ (S/2009/93)، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن أنه عين أعضاء فريق الخبراء على النحو التالي: دينيش ماهتاني (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، خبير ومنسق في الشؤون المالية)، وريمون ديبيل (بلجيكا، خبير إقليمي)، وموكتار كوكوما دبالو (غينيا، خبير في الشؤون الجمركية)، وكريستيان ب. ديتريش (الولايات المتحدة الأمريكية، خبير في مجال الطيران) وكلاوديو غراميتزي (إيطاليا، خبير في الأسلحة). وساعد الفريق في ولايته خبيران استشاريان، وفرانشيسكا جانوتي بيكتشي، موظف الشؤون السياسية في إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

١١ - ويود فريق الخبراء أن يعرب عن شكره، بوجه خاص، للممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لما قدموه من دعم وتعاون متواصل. ويود الفريق أيضا أن يعرب عن امتنانه للسلطات الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لما قدمته من تعاون أثناء قيام الفريق بمهامه في هذين البلدين.

ثانياً - المنهجية

١٢ - بدأ فريق الخبراء عمله في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في نيويورك، حيث أجرى مشاورات مع المسؤولين في الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية قبل أن يتوجه إلى أوروبا للاجتماع بممثلي مختلف الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ووصل الفريق إلى كينشاسا في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ ليبدأ خمسة أسابيع من العمل الميداني في المنطقة. وقد اعتمد الفريق، على غرار ولايته السابقة، وعملا بالفقرة ١٠ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، نهجا قائما على دراسة حالات فردية، مع التركيز على كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إيتوري.

١٣ - وعمل فريق الخبراء في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووكالات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات المحلية، في عمليات التحقيق التي قام بها في ما يمكن أن تكون الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قد ارتكبتها من انتهاكات للجرائم. وواصل الفريق، بوجه خاص، البحث في أنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، فضلا عن أنشطة القيادة السياسية للحركة وأفرادها في الشتات. وفي ضوء التطورات السياسية والعسكرية التي حدثت منذ بداية عام ٢٠٠٩، ركز الفريق تحليله أيضا على عملية إدماج قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وسائر ميليشيات ماي - ماي في صفوف القوات المسلحة الكونغولية، وعلى العناصر التي لم تدمج والتي لا تزال خارج عملية السلام الجارية. ووفقا لما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)، وأكدته من جديد الفقرة ١ من القرار ١٨٥٧

(٢٠٠٨)، واصل الفريق تحقيقه في شحنات الأسلحة التي يمكن أن تكون قد أرسلت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي لم تقدم البلدان المصدرة أي إخطار بشأنها إلى اللجنة.

١٤ - وقام الفريق أيضا برصد تنفيذ الدول الأعضاء تدابير السفر والتدابير المالية المحددة الهدف المفروضة على الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قائمة اللجنة^(١).

١٥ - وعملا بالفقرتين ٤ و ٩ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، أجرى فريق الخبراء تحقيقات بشأن الأفراد المشتبه في ارتكابهم انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، باستهدافهم النساء والأطفال، وبإعاقتهم عملية نزع السلاح وتجنيدهم الأطفال وعرقلتهم الوصول إلى المساعدات الإنسانية أو توزيعها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وواصل الفريق بحثه في الصلة بين الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة.

١٦ - واستخدم فريق الخبراء معايير الإثبات التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمسائل العامة للجزاءات في تقريره (S/2006/997)، معتمدا على وثائق متحقق منها، وحيثما أمكن، على ما شاهده الخبراء بأنفسهم في المواقع. وفي الحالات التي لم يتيسر فيها هذا الأمر، عزز الفريق معلوماته باستخدام ما لا يقل عن ثلاثة مصادر مستقلة وموثوق بها.

١٧ - واجتمع الفريق بعدد من المحاورين أثناء عمله الميداني، وشمل ذلك السلطات المدنية والعسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول المنطقة، وموظفي البعثة، وسلطات الطيران المدني الوطنية، وتجار المعادن، وممثلي الكيانات التجارية، وشركات النقل البري والجوي، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن أفراد الميليشيات الحاليين والسابقين. ويرد في مرفق هذا التقرير قائمة بالاجتماعات والمشاورات التي أجراها الفريق.

ثالثا - السياق السياسي والعسكري

١٨ - شهدت الحالة السياسية والعسكرية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تغيرا جذريا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عندما شرعت حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في القيام بعمليات عسكرية مشتركة (عُرفت باسم 'أوموجا ويتو' Umoja Wetu) ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وفي أعقاب إلقاء القبض على الجنرال لوران نكوندا، الزعيم العسكري للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، على التراب الرواندي. وقد انطلقت

(١) يمكن الاطلاع عليها في www.un.org/sc/committees/1533/pdf/1533_list.pdf.

العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وانسحبت قوات الدفاع الرواندية رسمياً من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ أو حوالي ذلك التاريخ. وتدعم البعثة منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ عمليات القوات المسلحة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (وهي العمليات المعروفة باسم كيميا اثنين Kimia II)، وذلك بهدف شل الهجمات المضادة التي تشنها تلك القوات، وصولاً في النهاية إلى تفكيك هذه الجماعة المتمردة.

١٩ - وتمكن التحالف المشكل من القوات المسلحة وقوات الدفاع الرواندية خلال عمليات أوموجا ويتو من صد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن بعض المواقع الرئيسية، غير أن العملية العسكرية كانت مقيدة بضيق المهلة الزمنية، والصعوبات اللوجستية، وما تناقلته التقارير من اختلاسات للأموال المخصصة للعمليات، فشلت في تدمير جهاز القيادة والسيطرة في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إذ لا يزال ذلك الجهاز سليماً. ومنذ انسحاب قوات الدفاع الرواندية، شنت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هجمات مضادة في مختلف المواقع في جميع أنحاء كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، مما أدى إلى زيادة الخسائر في صفوف المدنيين. كما أدى التأخر في صرف الرواتب لأفراد القوات المسلحة إلى تفاقم عدم الانضباط داخل الوحدات التي أُدمجت مؤخراً في القوات المسلحة، مما أسفر عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة، بما في ذلك ممارسة أعمال النهب وشن الهجمات على السكان المدنيين.

٢٠ - وقد كان لإلقاء القبض على الجنرال نكوندا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وما تلا ذلك من تسارع لإدماج مسلحي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة، أن أتاح تعطيل جزء من شبكات الدعم المرتبطة بالمؤتمر الوطني. فقد غادر عدد كبير من أعضاء اللجنة التنفيذية، التي كانت تابعة للجنرال نكوندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠٨، وبذهاهم تضاعلت فرص الوصول إلى الشبكات المالية الخارجية التي يستعين بها المؤتمر الوطني، إلا أن الفريق تلقى تأكيدات مفادها أن بعض أعضاء هذه اللجنة بدأ يظهر في المنطقة من جديد. ووفقاً لمصادر عديدة، فإن معظم كبار الضباط في المؤتمر الوطني لا يزالون يعتبرون الجنرال نكوندا زعيمهم، حتى وإن كانوا ملزمين باتباع الأوامر الصادرة من الهياكل الجديدة للقوات المسلحة.

٢١ - وقد وُقِّع رسمياً يوم ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ على اتفاق سياسي بين سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني، بقيادة رئيسه الجديد، ديزيري كامانزي.

ويتضمن الاتفاق بنوداً تتعلق بإدماج الهياكل العسكرية وهياكل الشرطة التابعة للمؤتمر الوطني، وتحويل المؤتمر الوطني إلى حزب سياسي، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وبإمكانية إصدار قانون عفو، وعودة اللاجئين إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهيكل الإدارة العامة، وإصلاح قطاع الأمن، ورعاية الأرملة والجرحى والأيتام ممن ينتمون إلى المؤتمر الوطني. إلا أن الفريق يدرك أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أعمال المتابعة بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩ من أجل تنفيذ هذه البنود. وكان المؤتمر الوطني، وقت تقديم هذا التقرير، لا يزال ينتظر منه أن يقدم مقترحاته بشأن إصلاح القوات المسلحة.

٢٢ - وظلت كينشاسا وكيغالي ترعيان عقد اجتماعات بين أفراد بارزين في الأوساط السياسية ومجال الأعمال في كيفو الشمالية، وتركزت المناقشات في جانب منها على إمكانية فرض حاكم جديد في غوما يمكن أن يمثل بشكل أفضل مصالح كل من العاصمتين. وتركزت بعض المناقشات على إمكانية تقسيم كيفو الشمالية في نهاية المطاف إلى مقاطعتين لتحقيق الهدف المذكور. وشملت هذه المداولات شبكات سياسية قريبة من ديزيري كامانزي ويوجين سيروفولي، وهو حاكم سابق في كيفو الشمالية، إلا أن الفريق يدرك أن شخصيات سياسية أكثر قرباً من الجنرال نكوندا تشارك حالياً في بعض المفاوضات. وفي الوقت نفسه، يدرك الفريق أن احتمال نشوب النزاعات على الأراضي آخذ في التصاعد، وذلك في أعقاب ما تردد عن زيادة مفاجئة في شراء القطع الأرضية من قبل أفراد أثرياء في بعض أجزاء كيفو الشمالية في ظل عودة الماشية إلى المقاطعة على نطاق واسع، بما في ذلك العديد من القطعان التي تم إجلاؤها قبل تصاعد القتال عام ٢٠٠٨. ويرى الفريق أن نجاح الإدماج العسكري سيتوقف على مدى الثقة التي تبقى لدى كينشاسا وكيغالي في إيجاد التوازن بين مصالحهما السياسية والاقتصادية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ - وقد ظلت بعض أجزاء كيفو الشمالية تحت إدارتين مدنيتين متوازيتين، حيث يواصل موظفون عيّنهم المؤتمر الوطني العمل في المكاتب الإدارية في بعض المناصب الحكومية المحلية في إقليم روتشورو وماسيسي. ويقوم مسؤولو المؤتمر الوطني بجمع بعض الضرائب المحلية في ماسيسي، قرب معقل التنظيم في كيتشانغا. وتحجج قيادة المؤتمر الوطني بأن ليس لديها خيار سوى أن تفعل ذلك من أجل العناية بالمصابين في الحرب والإنفاق على القوات الموجودة في أرض الميدان ما دامت كينشاسا لا تدفع هذه التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق معلومات تؤكد أن تلك الترتيبات يجري تنفيذها بموافقة غير رسمية من جانب السلطات في كينشاسا، في انتظار توافر الأموال لدفع رواتب جنود المؤتمر الوطني السابقين الذين أُدججوا في القوات المسلحة.

٢٤ - وفي نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩، لم تكن عملية كيميا الثانية قد أخذت طريقها الصحيح بعد. فبعد أن أُرسل في آذار/مارس ٢٠٠٩ اثنان من كبار الضباط السابقين في المؤتمر الوطني، وهما الجنرال سلطاني ماكينغا والكولونيل كلود موشو، الأول إلى بوكافو والثاني إلى كيندو، أُرجئت خطط العمليات لأسباب لوجستية. وكانت قوات العقيد موشو بدأت التحرك في اتجاه شابوندا في كيفو الجنوبية، رغم أن بعض ضباط القوات المسلحة اعترفوا للفريق بأن الهدف الحقيقي من وراء العمليات المشتركة هو بسط السيطرة في نهاية المطاف على مناطق التعدين في واليكالي. ويعلم الفريق مما يصله من معلومات من مصادر من داخل القوات المسلحة أن من بين ما تهدف إليه العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة انطلاقاً من بوكافو إخراج عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من المناطق الغنية بالمعادن في كاليهي.

٢٥ - وحصل الفريق على معلومات بشأن مختلف الشبكات المحلية لتفريب الأسلحة المرتبطة ببوروندي، وسيواصل رصد التطورات في إطار عملية السلام البوروندية وعملية تسريح عناصر قوات التحرير الوطنية، الأمر الذي قد يكون له امتداد على الصعيد الإقليمي. وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اندلع قتال عنيف في بلدة أوفيرا في كيفو الجنوبية، وأُفرج عن ٢٠٠ سجين بعد تعرض سجن البلدة لهجوم. ويتحقق الفريق من تقارير موثوق بها تفيد بأن بعض المقاتلين الذين شاركوا في القتال ربما كانوا من بوروندي. وتلقى الفريق أيضاً بعض المعلومات عن وجود شبكات تفريب بوروندية ترتبط بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٢٦ - ولا يزال في كيفو الجنوبية العديد من الجماعات المسلحة التي لم تنضم بعد إلى عملية الإدماج، بما في ذلك جماعة الماي ماي ياكوتومبا، وجماعة الماي ماي زابولوني، وجماعة القوات الجمهورية الاتحادية. وفي أواخر آذار/مارس ومطلع نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقعت عدة مواجهات شارك فيها اللواء ١١٢ غير المدمج التابع للقوات المسلحة، وجماعة الماي ماي ياكوتومبا، وجماعة القوات الجمهورية الاتحادية، وجماعة الماي ماي زابولوني. ويقوم الفريق حالياً برصد التطورات الجارية.

٢٧ - ويساور الفريق قلق أيضاً إزاء استمرار أنشطة الميليشيات في منطقة إيتوري، ويواصل الفريق مراقبة تلك الأنشطة من كثب.

٢٨ - وبالإضافة إلى المعلومات التي أوردها الفريق السابق في تقريره (انظر S/2008/773)، فقد تلقى الفريق خلال الولاية الحالية تقارير مؤكدة عن سقوط مئات الضحايا في صفوف المدنيين، وعن عمليات خطف على يد جيش الرب للمقاومة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ويواصل الفريق مراقبة الوضع.

رابعاً - إدماج الجماعات المسلحة غير الحكومية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٩ - يفسر الفريق ولايته في ظل ما شهدته السياق السياسي من تغيرات باعتبار أن تلك الولاية تتطلب مراقبة عملية الإدماج الجارية للجماعات المسلحة غير الحكومية في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقييم إمكانية أن تكون هناك هياكل قيادة متوازية. وفي حين يدرك الفريق أن الإدماج عملية مستمرة تتطلب وقتاً من أجل تنفيذها بالكامل، فهو يرى أن من الضروري إجراء تقييم لعملية الإدماج، لتحديد ما إذا كان المؤتمر الوطني والمائي ماي لا يزالان من الجماعات المسلحة غير الحكومية، ومن ثمّ يخضعان للتحقيقات المتواصلة في إطار ولاية الفريق.

٣٠ - وقد بدأ الإدماج السريع للميليشيات السابقة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كيفو الشمالية في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، بعد فترة تخطيط قصيرة جداً، إلا أن الخطط التي وُضعت لم تكن دائماً تشمل عملية شفافة لتسجيل المقاتلين وتحديد هويتهم جميعاً وتجميعهم في مواقع إدماج محددة قبل إعادة نشرهم. ووُزعت الألوية التي كانت تابعة للجماعات المسلحة غير الحكومية، مثل المؤتمر الوطني وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وغيرهما من جماعات المائي ماي، على عدة سرايا، ثم أُدمجت في الوحدات القائمة للقوات المسلحة، ونُشرت تحت تراتبية عسكرية مختلطة من ضباط القيادة في جميع أنحاء كيفو الشمالية. ولم تقم الحكومة خلال هذه العملية بوضع العناصر المدججة حديثاً في قواتها المسلحة على قوائم الرواتب بشكل فوري. وساهم ما أعقب ذلك من تأخر في صرف الرواتب لجميع وحدات القوات المسلحة في كيفو الشمالية في إثارة موجة من أعمال النهب والسرقة التي ارتكبتها عناصر القوات المسلحة في جميع أنحاء كيفو الشمالية.

٣١ - وبسبب تنفيذ عملية الإدماج السريع، الأمر الذي أسفر عن إعادة نشر القوات قبل الانتهاء من عملية تحديد الهوية، كان من المستحيل تحديد العدد الدقيق للمجندين الجدد في القوات المسلحة. ووفقاً لما ذكرته اللجنة التقنية الحكومية المعنية بالإدماج، فقد حُددت هوية نحو ١٢ ٠٠٠ عنصر من العناصر الجديدة، من بينهم ٦ ٠٠٦ عناصر من محاربي المؤتمر الوطني السابقين، و ٢ ٨٧٢ مقاتلاً من ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين، والبقية منهم من مختلف مجموعات المائي ماي الأخرى.

٣٢ - ووفقاً لأقوال العديد من المسؤولين الذين قابلهم فريق الخبراء، فإن مستوى نزاع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية ظل ضعيفاً. وأعلنت اللجنة التقنية الحكومية المعنية بالإدماج في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أن ١٢ ٠٠٠ فرد من المجندين الجدد سلموا ما يزيد

على ٣٥٥٠ قطعة سلاح حتى ذلك التاريخ، منها ٣٥٠٠ قطعة من الأسلحة الصغيرة الفردية. ولم يسلم مقاتلو المؤتمر الوطني السابقون الذين حددت هويتهم في إطار عملية الإدماج، والبالغ عددهم ٦٠٠٦ عناصر، سوى ٢٥٤٢ قطعة سلاح. ولم يسلم عناصر ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين الذين حددت هويتهم، والبالغ عددهم ٢٨٧٢ عنصرا، سوى ٦٨٧ قطعة سلاح.

٣٣ - ومن حيث الأسلحة الأكبر حجما، لم يسلم المؤتمر الوطني سوى سبع بنادق هجومية من طراز PMK، ورشاش واحد من طراز MAG، وسبع قذائف آر بي جي - ٧، وأربعة مدافع هاون من عيار ٦٠ مم، وقذيفة هاون واحدة من عيار ٨٢ مم، وستة مدافع عديمة الارتداد من عيار ٧٥ مم، ومدفعين عديمي الارتداد من طراز SGP-9، وأربع قاذفات متعددة الصواريخ، وفقا لما أوردته اللجنة التقنية المعنية بالإدماج. ووفقا لأقوال المسؤولين بالقوات المسلحة، فإن بعض هذه الأسلحة كانت في الأصل ضمن مخزون القوات المسلحة، في حين جاء بعضها الآخر من مصادر أخرى. ولا تمثل الأسلحة التي سلمها المؤتمر الوطني سوى نسبة مئوية صغيرة من مخزون الأسلحة التي كان يحتفظ بها في عام ٢٠٠٨، وفقا لعدة مصادر عسكرية.

٣٤ - ويقوم الفريق بجمع المعلومات عن وجود مخابئ لمختلف الأسلحة، بما في ذلك مخزونات الأسلحة الثقيلة التي استولى عليها المؤتمر الوطني من القاعدة العسكرية التابعة للقوات المسلحة في رومانغابو عام ٢٠٠٨، فضلا عن الأسلحة التي تسلمها المؤتمر الوطني من مصادر غير القوات المسلحة. وحصل الفريق على معلومات عن مكان وجود بعض هذه المخزونات، وتلقى معلومات موثوق بها تفيد بأن عددا كبيرا من المخزونات لا يزال تحت سيطرة ضباط المؤتمر الوطني السابقين.

٣٥ - ولدى الفريق أدلة بأن عددا من ضباط المؤتمر الوطني السابقين الموجودين حاليا في صفوف القوات المسلحة يشرفون على هياكل قيادة موازية. وقد تلقى الفريق شهادات من كبار ضباط القوات المسلحة ومن مصادر قريبة من المؤتمر الوطني تفيد بأن الجنرال بوسكو نتاغندا، الرئيس السابق لهيئة أركان جيش المؤتمر الوطني (وهو مدرج على قائمة اللجنة منذ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، يقوم بمهام نائب قائد القوات المسلحة، بحكم الواقع، للعمليات العسكرية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، رغم التعيين الظاهري للكولونيل إيزيدور كومبو نيانكولي في هذا المنصب. وحصل الفريق على وثيقة تؤكد صحة قيام الجنرال نتاغندا بدور نائب قائد القوات المسلحة بحكم الواقع.

٣٦ - وثبت لفريق الخبراء، من خلال الوثائق والعديد من المقابلات والزيارات الميدانية، أن المؤتمر الوطني لا يزال يجبي الضرائب غير القانونية في معقله السابق في محيط كيتشانغا، إقليم ماسيسي، في كيفو الشمالية. ويتولى موظفو ضرائب مدنيون، يدعمهم ضباط عسكريون، مسؤولية إصدار وصولات ضرائب تحمل خاتم المؤتمر الوطني لمتعهدي النقل على الطرقات ومختلف أسواق المنطقة. واعتمادا على أرقام موثقة، قدر الفريق أن المؤتمر الوطني ربما يحصل ما قدره ٢٥٠.٠٠٠ دولار شهريا من هذه الضرائب المفروضة على النقل البري. ويعلم الفريق من عدة مصادر أن الجنرال نتاغندا يحصل على قسط من هذه الأموال.

٣٧ - وقد أبلغ الفريق من قبل العديد من شهود العيان، بمن فيهم جنود سابقون مسرحون من صفوف المؤتمر الوطني، عن وجود عدد كبير من جنود المؤتمر الوطني السابقين بالقرب من نغونغو في إقليم ماسيسي لم يتم إدماجهم في القوات المسلحة، وهم في أحيان كثيرة مسلحون ويرتدون ملابس مدنية. ويعلم الفريق أيضا، من خلال المقابلات العديدة التي أجراها مع جنود المؤتمر الوطني السابقين، أن عددا من عناصر القوات المسلحة العاملين تحت إمرة المقدم إينوسان زيموريندا في اللواء ٢٣١ للقوات المسلحة في نغونغو هم من الرعايا الأجانب.

٣٨ - وحسب إحصاءات البعثة، فإنها أعادت ما لا يقل عن ٢٤٤ مقاتلا أجنيا في صفوف المؤتمر الوطني إلى أوطانهم، بمن فيهم ٧٥ طفلا، بين كانون الثاني/يناير إلى منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وكانت عودة الغالبية العظمى منهم إلى رواندا. وتؤكد هذه الأرقام استنتاجات الفريق الواردة (انظر S/2008/773) بشأن التجنيد عبر الحدود من جانب المؤتمر الوطني.

٣٩ - وزار فريق الخبراء واليكالي، بالقرب من موقع منجم بيزي، وهو أغنى مناجم أحجار القصدير في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، حيث جمع معلومات عن خضوع المنجم لسيطرة مسؤولين عسكريين شتى يتبعون لهاكل قيادية متنافسة ويتعاونون مع عدة شركات لتصدير المعادن. ووفقا للمقابلات التي أجراها الفريق والوثائق الحكومية التي حصل عليها، يقع جزء من المنجم تحت سيطرة بعض كبار ضباط القوات المسلحة الذين عينتهم كينشاسا قبل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ولكنه يخضع جزئيا كذلك لسيطرة عناصر تتلقى الأوامر من قائد سابق في المؤتمر الوطني، وهو الآن ضمن اللواء الأول المدمج في القوات المسلحة، وهو نفسه اللواء الذي طرد أعوان الحكومة في مجال التعدين من الموقع. وكان المنجم تحت سيطرة عناصر من اللواء ٨٥ من القوات المسلحة حتى وقت مبكر من عام ٢٠٠٩، عندما أقنعت

الحكومة قائد ذلك اللواء بإخلاء الموقع. وسيواصل الفريق تقييم ما إذا كان التنافس من أجل السيطرة على المنجم سيؤثر على عملية الإدماج والحظر المفروض على الأسلحة.

٤٠ - ولدى الفريق معلومات موثوقة بما عن حدوث عدد كبير من حالات الفرار من القوات المسلحة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك من صفوف الوحدات التي كانت تابعة في السابق للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين وغيرهما من وحدات الماي ماي. ويجري الفريق تحريات بشأن تقارير تفيد بأن بعض العناصر السابقة في ائتلاف الوطنيين المقاومين الكونغوليين في كيفو الشمالية الذين فروا من القوات المسلحة انضموا حاليا إلى وحدات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

خامسا - إدماج قوات الشرطة

٤١ - يرصد الفريق أيضا عملية إدماج قوات الشرطة. فموجب الاتفاق السياسي الموقع في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، تقع على الحكومة مسؤولية إنشاء "خفارات مجتمعات محلية"، تعمل بوصفها قوات شرطة على مستوى المجتمع المحلي تجند عناصر شرطة محلية، لتنشر إلى جانب وحدات الشرطة المتكاملة النظامية في إطار الشرطة الوطنية. وإلى أن يتم إنشاء خفارات المجتمعات المحلية تلك، يُتوقع من عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب المدمجة في الشرطة الوطنية أن تبقى تمارس عملها في مناطق انتشارها الحالية.

٤٢ - ووفقا لعدة مصادر وبيانات متاحة، فإن عدد العناصر التي كانت تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، المتمركزة في الوقت الحالي في إطار هيكل الشرطة المتكاملة في كيفو الشمالية، يفوق أعداد العناصر الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن معظم تلك العناصر التي كانت تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لم يتلق إلا تدريبات نظامية أساسية من الشرطة، وأدجموا في صفوف الشرطة الوطنية دون أن يُزودوا بأي معدات لإنفاذ القانون. وعلم الفريق أن قوائم المرتبات المتعلقة بتشكيلة هيكل الشرطة الوطنية المدمج مؤخرا قدمت إلى السلطات في كينشاسا، لكنها لم تكن قد حصلت بعد على الموافقة وقت تقديم هذا التقرير.

٤٣ - وتعاني الشرطة الوطنية الكونغولية في كيفو الشمالية حاليا من نقص حاد في المعدات، وغالبا ما يرجع ذلك إلى سرقة مخزون المعدات في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وبناء على عملية حساب للمعدات قام بها الفريق في روتشورو، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تبين أن الشرطة الوطنية تملك مخزونا على مستوى الإقليم يضم أقل من ٣٠٠ بندقية هجومية من طراز AK-47، وكمية محدودة من الذخيرة.

وقبل الهجوم الذي قام به المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت الشرطة الوطنية قد سجلت في قائمة موجوداتها أكثر من ١ ٠٠٠ بندقية و ٥٦ ٦٥٠ طلقة ذخيرة. ومع ذلك، فإن عناصر الشرطة التي كانت تابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب لم تسلّم أي أسلحة في الواقع خلال عملية دمج الشرطة الوطنية الكونغولية في روتشورو.

سادسا - الجمارك

٤٤ - واصل الفريق رصد رقابة وإدارة الجمارك والمراكز الحدودية بهدف تحديد ما إذا كان المسؤولون العسكريون لا يزالون يفرضون أتاوات جمركية وما إذا كانت شبكات التمويل تلك تؤثر على عملية الإدماج.

٤٥ - وبعد أن قام المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بطرد موظفي الحكومة من مركز بوناغانا الحدودي في آب/أغسطس عام ٢٠٠٨، باتت هذه الحركة المسلحة هي الجهة المسيطرة الوحيدة على المركز حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عندما توصلت الحركة مع سلطات كينشاسا إلى اتفاق سياسي.

٤٦ - وخلال الفترة الممتدة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدّرت سلطات المقاطعة قيمة ما فُقد شهريا بأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، بسبب عدم وجود إيصالات جمركية رسمية. فقد كان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يستخدم مركز بوناغانا الحدودي لإدخال إمدادات من أجل دعم عملياته العسكرية، ولجباية الضرائب على الواردات ومنح إعفاءات جمركية لرجال أعمال ذوي حظوة لديه.

٤٧ - ووفقا لما ذكره موظفو الجمارك، فقد صودرت جميع السجلات والوثائق الجمركية التي كانت بحوزة عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وأُخفيت قبيل عودة موظفي الجمارك المعيّنين من الحكومة إلى بوناغانا. وأفادت أنباء بأن تلك السجلات والوثائق لا تزال في حوزة أحد المفوضين الماليين التابعين للجنرال نكوندا.

٤٨ - وعلى الرغم من إعادة بسط سلطة الدولة في بوناغانا، فقد تلقى الفريق معلومات تفيد بأن بعض ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنهم ضباط بارزون سابقون في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، لا يزالون يحاولون استخدام مركز بوناغانا الحدودي لممارسة أنشطة غير مشروعة.

٤٩ - وحصل الفريق على وثائق تظهر بأن زوجة الجنرال بوسكو نتاغاندا حاولت في آذار/مارس ٢٠٠٩ تخفيض القيمة الحقيقية لعملية استيراد ٢٦ طنا من الأرز و ٢٥٠ صندوقا

من الطماطم تمت لإمداد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أوقف مسؤولو الجمارك الشحنة وأكدوا حقهم في فرض رسوم جمركية على ضباط عسكريين كبار في كينشاسا.

٥٠ - وأفادت عدة مصادر في بوناغانا بأن ممثل زوجة الجنرال نتاغندا كان بحماية جنود مسلحين وأنه في نهاية المطاف دفع غرامة قدرها ١ ١٠٠ دولار بدلا من الغرامة التي فرضتها سلطات الجمارك الحكومية وقدرها ٢ ٧٠٠ دولار. ووفقا لما ذكرته مصادر، أجرى الفريق معها مقابلة في غوما، فإن الجنرال نتاغندا كان قد حصل على تصريح باستيراد مواد غذائية لصالح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وإن صح هذا الأمر، فإن هذه البضائع، وفقا لما أفاد به العديد من مسؤولي الجمارك، تعتبر، حسب ما جرت عليه العادة، معفية من الرسوم الجمركية.

٥١ - وشاهد الفريق، خلال زيارته إلى بوناغانا، الكابتن سيكو، المعروف بأنه شقيق الجنرال لوران نكوندا والذي انضم الآن إلى صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، يدخل إلى مكاتب هيئة الجمارك والرسوم. وأعلنت مصادر في بوناغانا الفريق بأن الكابتن سيكو يقوم عادة بابتزاز أموال من موظفي الجمارك هناك. وعلم الفريق بأن الكابتن سيكو اعتُقل في أواخر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٩ لحيازته مخبأ أسلحة غير قانوني.

سابعاً - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

العمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والأعمال الانتقامية لهذه القوات

٥٢ - انطلقت عملية "يوموجا ويتو" ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فضربت القواعد الرئيسية لهذه القوات في كيفو الشمالية في كالونغي وكييوا وريميكا التابعة لمنطقة ماسيسي، وفي مواقع استراتيجية أخرى تابعة لهذه القوات في روتشورو. وأسفر الهجوم الذي قامت به القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية عن إخراج الميجور جنرال سيلفستر موداكومورا (الذي أدرجته اللجنة في القائمة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥) وبعض القادة العسكريين التابعين له، بمن فيهم عناصر من اللواء الاحتياطي للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، من ماسيسي ودفعهم نحو منطقة واليكالي في كيفو الشمالية، وكانوا لا يزالون موجودين هناك في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٥٣ - وخلال كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٩، أعادت البعثة ٣٩٠ مقاتلا سابقا من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى وطنهم رواندا في إطار عملية نزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، وهذا العدد يقلل حوالى ٥٠ مقاتلا عن مجموع أعداد مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين أعيدوا إلى أوطانهم في عام ٢٠٠٨ في إطار العملية ذاتها. وبلغ عدد الذين أعادتهم البعثة إلى أوطانهم في إطار هذه العملية ١٥٩ مقاتلا سابقا من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال آذار/مارس وجزء من نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بينما استمرت عملية كيميا الثانية ضد هذه القوات بشكل متقطع في مناطق ماسيسي ولوييرو وروتشورو. وتقدر البعثة تعداد المقاتلين الحاليين لدى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بحوالى ٥٠٠ مقاتل موزعين بين كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٥٤ - وحسب ما ذكرته عناصر فارة من تلك القوات ومصادر خاصة بالبعثة وجهات أخرى، فقد ظل وجود تلك القوات في كيفو الجنوبية كما هو تقريبا، ولا سيما في مواقع التعدين الرئيسية التي كان الفريق السابق قد حددها في تقريره النهائي (S/2008/773). وقد تلقى الفريق، بموجب ولايته الحالية، تقارير موثوقة عن ازدياد كثافة وجود مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا حول منطقة هومبو وداخل منطقتي مونغا وشابوندا في كيفو الجنوبية منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتزايد عدد الهجمات التي شنت على المدنيين حول منطقة بونياكيري. وحصل الفريق على معلومات تفيد بأن عددا كبيرا من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تحرك باتجاه منتزهي كاهوزي بيغا ومايكو الوطنيين، اللذين ظلت تلك القوات تستخدمهما قاعدتين خلفيتين تستطيع أيضا انطلاقا منهما مواصلة استغلال مواقع التعدين بمنأى عن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٥ - وقد نفذت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩، عمليات عسكرية أكثر تواترا بهدف استعادة المواقع التي كانت قد خسرتها خلال عملية "يوموجا ويتو". ونفذت هذه المجموعة المسلحة هجمات مضادة أخذت شكل حرب عصابات في كل من بينغا وريميكا وكاشيبيري التابعة لمنطقة ماسيسي، وأعادت احتلال مناجم للذهب في لوييرو كانت قد أخرجت منها خلال عملية "يوموجا ويتو". ولاحظ الفريق تنفيذ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عددا من الهجمات ضد المدنيين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بطريقة توحي بأنها انتقام لعملياتي "يوموجا ويتو" وكيميا الثانية.

٥٦ - وتلقى الفريق نسخة من منشور دعائي وزع على المدنيين في بلدة ميريكبي في منطقة لوييرو في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تقريبا، يحذرهم من تقديم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلم الفريق بأن تلك المنطقة تعرضت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لهجوم قامت به إما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أو قوات التجمع من أجل

الوحدة والديمقراطية، أحرق فيه ٢٥٠ منزلا وقتل حوالي اثني عشر مدنيا. وعلم الفريق من مصادر عدة أن المعتاد هو أن هذه المنشورات تُوزع على المدنيين قبل شن الهجمات في إطار سياسة تهدف إلى إرغام المدنيين بالتخويف على تقديم الدعم للمجموعات المسلحة.

٥٧ - وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن إينياس مورواناشياكا، رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - قوات أبكونغوزي المقاتلة، المقيم في ألمانيا، الذي أضافته اللجنة إلى القائمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، متورط في تنسيق هجمات مضادة نفذتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية بعد شباط/فبراير ٢٠٠٩. فبحسب ما ذكره ضابط كبير فر من وحدة الحماية الخاصة بالجنرال موداكومورا التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، كان مورواناشياكا على اتصال منتظم بالجنرال موداكومورا خلال عمليتي يوموجا ویتو وكيميا الثانية عن طريق هاتف ساتلي يملكه هذا الأخير الذي أعطاه أوامر باتباع استراتيجية انسحاب خلال عملية يوموجا ویتو وتنفيذ هجوم مضاد خلال عملية كيميا الثانية مع تعليمات محددة باستعادة المواقع التي فقدت أثناء عملية يوموجا ویتو. وقد تحقق الفريق من سجلات الهواتف الساتلي للجنرال موداكومورا لتلك الفترة ويستطيع تأكيد حدوث عدة اتصالات بين الجنرال والسيد مورواناشياكا اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأفادت تقارير بأن جان ماري هييجيرو، رئيس قوات التجمع من أجل الوحدة والديمقراطية المقيم في الولايات المتحدة، كان أيضا على اتصال منتظم بالجنرال موداكومورا عبر الهاتف منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٥٨ - ووفقا لما ذكرته عناصر فارة من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خدمت في اللواء الاحتياطي، فإن الجنرال موداكومورا كان على اتصال باللفتاننت كولونيل لوسيان نزابانيتا، قائد اللواء الاحتياطي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عن طريق هاتف لاسلكي وساتلي، وأن الجنرال أمره في نهاية المطاف باستعادة المواقع التي فقدتها خلال عملية يوموجا ویتو. ووفقا لما ورد على لسان فارين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن عناصر من كتيبة الزوارق الهجومية السريعة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا هاجمت ريمبكا عدة مرات، بمشاركة مجموعة مغاوير تابعة لهذه القوات وبقيادة الرائد "فانكور" وبأوامر من اللفتاننت كولونيل نزابانيتا، فأحرقت أكواخا وقتلت مدنيين في هجمات عديدة اعتبارا من نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٥٩ - وأبلغ أحد الفارين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، شارك في تلك العمليات، الفريق أنه تلقى أوامر بتوزيع منشورات على المدنيين في ريمبكا تحثهم على تقديم الدعم للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا قبل بدء الهجمات. وأبلغ الفار بأنه كان قد عمل إلى

جانب أحد مغاوير القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المعروف بلقب "فانكور"، الذي تعرّف عليه مدنيون شردوا من مناطق حول ريمبكا بأنه أحد منسقي الهجمات الانتقامية التي قامت بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

شبكات دعم وتمويل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٦٠ - وفقا لما ذكره العديد من المصادر، بما في ذلك فارون من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فإن هذه القوات أنشأت شبكة دعم دولية واسعة مؤلفة من مفوضين لدى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من مختلف مناطق الشتات ممن بقوا على اتصال منتظم بنواب مفوضين جرى تعيينهم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصبحوا بدورهم يعملون بصفة استشاريين لدى الجنرال موداكومورا. ويُزعم أن بعض هؤلاء الأفراد في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والداعمين لها المقيمين في الشتات متورطون هم أيضا في أنشطة جمع أموال وتنظيم عمليات دولية لتحويل أموال.

٦١ - وحلل الفريق معلومات مستقاة من سجلات الهاتف للتعرف على أرقام تابعة لقادة عسكريين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحدد مكالمات متكررة أجراها أولئك القادة مع أشخاص في أكثر من ٢٠ بلدا في أوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية. ووجه الفريق رسائل رسمية إلى تلك الدول الأعضاء في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٩ طلب فيها من السلطات الوطنية تحديد هوية مالكي أرقام الهواتف تلك بحلول ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وحتى اليوم، أبلغت حكومة أفريقية واحدة وثلاث حكومات أوروبية الفريق بأنها تعمل على استخلاص تلك المعلومات. بينما قدمت حكومة أوروبية أخرى للفريق المعلومات المطلوبة. ويعتزم الفريق إبلاغ اللجنة بمستوى التعاون الذي حصل عليه من الدول الأعضاء المعنية بصدد هذه المسألة.

٦٢ - ويدعي ضباط كبار في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تعد تستفيد من تعاون واسع النطاق من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا للسياق العام لعملياتها. ومع ذلك، فإن الفريق يواصل تحقيقاته بشأن حالات محددة تتمثل في وجود تعاون مستمر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ ويعتزم إعداد تقرير عن نتائج تحقيقاته، حسب الاقتضاء.

٦٣ - وتلقى الفريق معلومات بشأن شبكة تجنيد ودعم تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تعمل في بوروندي، وهو يعكف على إجراء المزيد من التحقيقات بشأنها.

٦٤ - ويواصل الفريق أيضا التحقيق في مدى سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الموارد الطبيعية بوصفها مصدرا رئيسيا لجمع الأموال. ويرى الفريق أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال، حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تسيطر على العديد من مواقع تعدين الكاسيتيريت في كيفو الجنوبية التي كان فريق الخبراء السابق قد حددتها في عام ٢٠٠٨، وأنها أعادت سيطرتها على مناجم ذهب هامة في غرب لوبورو بعد أن كانت قد أخرجت منها خلال عملية كيميا الثانية. وحصل الفريق أيضا على معلومات تفيد باستمرار نشاط تجارة الذهب التي تقوم بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في بوتيمبو وبوجومبورا، وهو ما أبرزه الفريق السابق في تقريره النهائي (S/2008/773). وسيواصل الفريق إعداد دراسات حالات إفرادية عن أفراد وكيانات تشتري معادن من مصادر تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٦٥ - وجمع الفريق معلومات عن عمليات إنتاج مكثف للفحم النباتي تسيطر عليها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في منتزه فيرونغا الوطني، إضافة إلى أشكال أخرى من عمليات استغلال لموارد المنتزه. ويشعر الفريق بالقلق إزاء استمرار وجود عناصر تابعة لهذه القوات في المنتزه تعرقل أنشطة المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة، بتنفيذها هجمات متكررة على حراس المنتزه أثناء الدوريات التي يقومون بها بهدف إيقاف الأنشطة غير القانونية لإنتاج الفحم النباتي. وتلقى الفريق أيضا معلومات موثوقة تفيد بأن عناصر من هذه القوات تجمع ضرائب على الفحم تفرضها على المدنيين.

٦٦ - ويشعر الفريق بالتفاؤل إزاء مبادرة المعهد الرامية إلى التشجيع على إنتاج قوالب الفحم الحجري القابلة للاحتراق كبديل عن الفحم النباتي. وينظر الفريق إلى هذه المبادرة بوصفها وسيلة للحد إلى درجة كبيرة من الدعم المالي الذي تتلقاه هذه القوات عن طريق الاستغلال غير القانوني للمنتزه الوطني، في حين أنها، أي المبادرة، توفر، في الوقت ذاته، خيارا إنمائيا بالنسبة للسكان الذين يعيشون في المنتزه. ويشجع الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات المانحة الدولية على كفالة تقديم الدعم التام لهذه المبادرة.

ثامنا - الانتهاكات التقنية للقرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨)

٦٧ - واصل فريق الخبراء تحقيقاته في الانتهاكات التقنية لحظر توريد الأسلحة عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). وأخبرت اللجنة الفريق بأنها تلقت إخطارين من دولتين عضوين تصدران معدات عسكرية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع عمليتي تسليم مقترحتين في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩.

٦٨ - ويرحب الفريق بتزويده بكل المعلومات ذات الصلة، بما فيها مسار الشحنتين المعلن عنهما في هذا النوع من الإخطارات من الدول المصدرة، حسبما تنص عليه الفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). وينبغي أن يشمل ذلك اسم السفينة واسم شركة النقل التي تسلم المعدات، بحيث يستطيع الفريق أن يحدد بفعالية الشحنات المعلن عنها من تلك التي قد تكون غير معلنة. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم المعلومات التالية المتعلقة بتسليم الأسلحة والذخيرة سيمكن الفريق من تتبع عمليات تسليم الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. يمزيد من الكفاءة:

(أ) قائمة كاملة بأرقام الهوية وغيرها من رموز تعليم الأسلحة؛

(ب) قائمة كاملة بالرموز المبينة على أختام الذخيرة أو الرموز المبينة على القذائف؛

(ج) معلومات إضافية ذات صلة بالرموز التي تعلم بها الصناديق وغيرها من الحاويات المستخدمة للنقل.

٦٩ - وحصل فريق الخبراء على معلومات تفيد بأن الأسلحة والذخيرة نُقلت إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩. وتم تحميل المعدات العسكرية في مطار الخرطوم الدولي على متن طائرة بوينغ ٧٠٧ مسجلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت قد صادرتها وزارة الدفاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وحدثت الرحلات الجوية للطائرة في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفي ١٢ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدم الفريق طلباً إلى البعثة الدائمة للسودان من أجل المزيد من الإيضاحات. ويساور الفريق القلق من أن الانتهاكات المستمرة للفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨) من شأنها أن تزيد من إعاقة الآليات اللازمة لتعزيز فعالية إدارة المخزون من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية للمخزون بفعالية. وينظر الفريق حالياً في المزيد من الانتهاكات وسيقدم تقريراً إلى اللجنة في الوقت المناسب.

٧٠ - ويساور الفريق القلق كذلك إزاء مواصلة استخدام الطائرات المدنية التي تصدرها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلقى الفريق شكاوى بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لا تدفع سعر الرحلات الجوية المصادرة؛ وبأن الرحلات الجوية يمكن أن تعرض سلامة الطاقم الجوي المدني للخطر؛ وبعدم الامتثال لإجراءات الطيران المدني من قبيل الإعلان عن البضائع الخطرة. ويسلم الفريق بقدرات النقل الجوي المحدودة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكنه

أيضاً على وعي بأن مصادرة الطائرات يمكن أن تتسبب في مشاكل لسلامة الطيران في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك في انتهاك للفقرة ٦ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). فعلى سبيل المثال، تلقت طائرة نقل من طراز Let 410 ترخيصاً في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩ للقيام برحلة عبور إلى غوما وأُعطي رقم تسجيل كونغولي مؤقت لهذا الغرض. وبعد ذلك، صادرت الطائرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٠ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩ دون وثائق هيئة الطيران الكونغولية المطلوبة، بما فيها شهادة صلاحية الطيران وشهادة التسجيل. وتعرضت الطائرة لمشكلة تقنية عقب مغادرتها غوما في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأُرغمت على العودة إلى المطار. غير أن الطائرة المصادرة أُنجزت ١٢ رحلة نقل إلى مدرج مطار كيلامبو، إقليم واليكالي، خلال الفترة التي صادرتها فيها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونقلت الكاسيتيريت في رحلات العودة إلى غوما.

تاسعا - إدارة المخزون

٧١ - يعتزم الفريق مواصلة رصد إدارة مخزون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خلال مدة ولايته، كما فعل من قبل (انظر S/2008/773). ولإدارة الصحيحة لمخزونات أسلحة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية بالغة لتجنب تحويل الأسلحة والذخيرة إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية، فضلاً عن تجنب أخطار كبيرة تتعلق بالسلامة. وتشكل الحالة السيئة للمخزونات وآليات المراقبة داخل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية، مقترنة بقوات تفتقر للانضباط وتتلقى مرتبات زهيدة، خطراً جدياً ينذر باستمرار تحويل المعدات العسكرية إلى الجماعات المسلحة.

٧٢ - ويمكن أن يكون لإدارة مخزونات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أيضاً نتائج وخيمة على سلامة الطيران في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدمت وحدة سلامة الطيران التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريراً عن الأخطار الملاحظة يبين بالتفصيل المخاطر المحدقة بسلامة موظفي البعثة وأصولها في مطار غوما الناشئة عن نقل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتخزينها معدات عسكرية في المطار. وأشار التقرير إلى أن الأسلحة والذخيرة أُنزلت إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة قريبة جداً من عمليات البعثة في ساحة خدمات الطائرات الرئيسية في المطار. وبعد ذلك، تم تخزين الأسلحة والذخيرة في مرافق مجاورة رأت وحدة سلامة الطيران التابعة للبعثة أنها قريبة جداً من عمليات الأمم المتحدة، مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمالات كبيرة بفقدان أرواح وممتلكات. وأخبر الفريق باستمرار تفريغ المعدات العسكرية في ساحة خدمات الطائرات

الرئيسية في مطار غوما في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وبأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت تستخدم مرافق التخزين المجاورة الموصوفة في تقرير البعثة.

٧٣ - ويعتزم فريق الخبراء أيضاً مواصلة رصد مسألة التدريب العسكري للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بواسطة موظفين أجانب بشأن ما يتصل بالفقرة ٥ من القرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). ويعتبر الفريق أن أي تدريب تقدمه الدول أو الشركات أو الأفراد العاديين دون إخطار مسبق للجنة يشكل انتهاكاً تقنياً وفقاً للقرار ١٨٠٧ (٢٠٠٨). ويشير الفريق إلى أن الفريق السابق ذكر أسماء عدد من البلدان (انظر S/2008/773، الفقرة ١٤٤) التي قدمت التدريب العسكري إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن تخطر اللجنة مسبقاً.

عاشراً - انتهاكات الفقرات الفرعية ٤ (د) و (هـ) و (و) من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)

٧٤ - تمشياً مع المنهجية المطبقة في الولاية السابقة، اعتمد الفريق، لغرض تحقيقاته، على تقارير موثوقة مأخوذة من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واليونسيف ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكذلك على المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في مجال حماية الطفل وحقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية. وتقوم نتائج الفريق أيضاً على ملاحظات الخبراء المباشرة خلال بحثهم الميداني. ووفرت اللقاءات المعمقة التي أجريت مع البالغين والأطفال ومقدمي الرعاية شهادات مباشرة لتكملة النتائج.

تجنيد الأطفال

٧٥ - وفقاً لما ذكرته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم في الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، رسمياً، فصل ما مجموعه ٩١١ طفلاً عن الجماعات المسلحة خلال عملية الإدماج المعجل؛ ومن هذا العدد، كان ٣٨١ طفلاً من ميليشيا ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، و ١٤٥ طفلاً من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، و ٣٥٧ طفلاً من مختلف جماعات ماي - ماي، و ١٢ طفلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ١٦ طفلاً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٦ - وحلل الفريق ما مجموعه ٢٨٨ حالة تجنيد موثقة لأطفال تم فصلهم عن الجماعات المسلحة في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى منتصف آذار/مارس ٢٠٠٩ في شمال كيفو. وأجرت قوات المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ما مجموعه ٨٦ حالة تجنيد، وأجرت

جماعات ماي - ماي ٦٩ حالة، وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية ٦٢ حالة، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ١٦ حالة، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ٣ حالات، بينما لم يتم تحديد ٥٢ حالة.

٧٧ - ومن أصل ٢٨٨ حالة حللها الفريق، شملت ٣٠ حالة أطفالاً تم تجنيدهم من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومن هذا العدد، أجرت قوات ماي - ماي ٩ حالات تجنيد، وأجرى المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ٧ حالات، وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية ٧ حالات، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا حالتين، والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حالتين، ولم يتم تحديد ٣ حالات. وبالإضافة إلى ذلك، فمن أصل ٢٨٨ حالة تجنيد، خضع ٣٦ طفلاً لتجنيد متكرر؛ ومن بين هؤلاء ٢٤ طفلاً تم تجنيدهم مرتين، بينما تم تجنيد ١٢ طفلاً ثلاث مرات على الأقل. وتبرز هذه الأرقام أن إعادة تجنيد الأطفال تبقى اتجاهاً مثيراً للقلق، كما سبق التشديد على ذلك (انظر S/2008/773).

٧٨ - ويفهم الفريق أنه، نظراً للطبيعة المعجلة لعملية الإدماج، فإن نظام التحقق وفصل الأطفال لم يُنفذ في معظم الحالات، ولم تُنشر أفرقة التحقق بشكل منهجي في كل مواقع الإدماج. وأدى ذلك إلى عدم قدرة شركاء حماية الأطفال على القيام بشكل منتظم بتحديد هوية كل الأطفال والتحقق منهم وفصلهم خلال العملية، وإلى نقل الأطفال إلى خطوط المواجهة قبل التمكن من تحديد هويتهم وفصلهم. وتلقى الفريق أيضاً معلومات تفيد بأن بعض القادة العسكريين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب هددوا، في بداية عملية الإدماج، بمغادرة العملية إذا أُرغموا على تسليم الأطفال، وأن بعض القادة العسكريين شاركوا في إخفاء الأطفال خلال عملية تحديد الهوية.

٧٩ - ومن أصل ٩١ طفلاً أعادتهم إلى الوطن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية/نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين وإعادة إلى الوطن من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تم سحب ٧٥ طفلاً من صفوف المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، و ١٣ طفلاً من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وطفلاً من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وطفل واحد من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان معظم الأطفال من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب روانديين، رغم أن الفريق وثق أيضاً حالات أطفال بورونديين وأوغنديين من المقاتلين السابقين في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ويؤكد هذا التحليل النتائج التي توصل إليها الفريق بشأن تجنيد الأطفال عبر الحدود، حسبما أفاد من قبل (S/2008/773).

٨٠ - وحدد الفريق هوية عدة أطفال مدجنين في الوحدات العسكرية على محور موشاكي وكييتشانغا. وهنا، لاحظ الفريق أعداداً كبيرة من الأطفال الموجودين في اللواء المتكامل للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في كيلوليروي وكييتشانغا، تحت سيطرة قائد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القطاع ٢٢ الكوماندر كولونيل إينوسانت كابوندي. ولاحظ الفريق أيضاً عدة أطفال بين الشرطة الوطنية في كييتشانغا. وهناك، حصل الفريق أيضاً على عدة شهادات تتعلق باختطاف ١٦ طفلاً وما يقدر بـ ١٤ بالغاً في وضوح النهار، وإرغامهم من الشوارع أو المنازل على نقل المعدات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية نحو خط المواجهة في بينغا. وأجرى الفريق مقابلات منفصلة مع ثلاثة أطفال اختطفتهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كييتشانغا واستخدمتهم حمالين في العمليات العسكرية.

٨١ - وجمع الفريق أيضاً أدلة تفيد بأن اللفتانات كولونيل زيموريندا، وهو حالياً قائد لواء في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقيم في نغونغو، يرفض فصل الأطفال الموجودين تحت قيادته. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، جمع الفريق عدة تقارير تفيد بقيام اللفتانات كولونيل زيموريندا بتجنيد الأطفال قسراً؛ ووفقاً لما ذكره شهود أجرى الفريق مقابلة معهم، إذا قاوم الأطفال التجنيد فإنهم يتعرضون للسجن والضرب حتى يستسلموا. ووفقاً للشهادات التي جمعها الفريق، قام زيموريندا بشكل نشيط بإخفاء عدة أطفال في نومي بينما كانت قواته تخضع لعملية تحديد الهوية. وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حاول المقدم زيموريندا أن ينتزع قسراً أطفالاً كانوا قد فروا إلى قاعدة حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نغونغو. ومن المعروف أيضاً أن المقدم بوتوني، نائب زيموريندا الذي يقيم حالياً أيضاً في نغونغو، يجند الأطفال ويستخدمهم.

٨٢ - وتلقى الفريق تقارير غير مؤكدة عن عملية تجنيد جارية تقوم بها جماعات ماي - ماي في الجزء الشمالي من روتشورو نحو فيتشومي. ووفقاً للمصادر المحلية، غالباً ما ينضم الأطفال إلى ميليشيات ماي - ماي لحماية مجتمعاتهم المحلية من الهجمات. وسيواصل الفريق أيضاً تحقيقه بشأن الجماعات، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية المنشقة المعروفة بالاحتفاظ بأطفال في صفوفها.

٨٣ - وخلال بعثة ميدانية منفصلة، لاحظ الفريق وجود طفلين يعملان مرافقين مسلحين للكولونيل إيريك روهوريمبير، نائب قائد الكولونيل فيليمون ياف، المسؤول عن عمليات المنطقة ١ للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في روتشورو.

٨٤ - وتلقى الفريق عدة تقارير عن عمليات تجنيد جارية، لا سيما في منطقة غربي ماسيسي، من جانب ائتلاف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة التابع للكونغولونيل جانغبي بونغو كارايري. ووفقاً لمصادر متعددة، استأنف هذا الأخير تجنيد الأطفال، مع وجود ما لا يقل عن ١١ حالة مؤكدة من حالات التجنيد التي أجرتها قواته خلال شباط/فبراير ٢٠٠٩ وحده.

٨٥ - ويلاحظ الفريق أيضاً أن اللفتانت كولونيل جان - بيير بيويو، الزعيم السابق لميليشيا مودونودو ٤٠، الذي حكمت عليه المحكمة العسكرية في آذار/مارس ٢٠٠٦ لارتكابه جرائم شملت تجنيد الأطفال، يعمل حالياً نائباً لقائد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في القطاع الثاني والثلاثين المنشور في كيفو الجنوبية، تحت قيادة الكولونيل دافيد روغانبي.

انتهاكات القانون الدولي الخطيرة التي تستهدف النساء والأطفال

٨٦ - يعمل الفريق بشكل وثيق مع البعثة وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، ومع ضحايا الاعتداءات، للتعرف على الاتجاهات السائدة بالنسبة لانتهاكات القانون الدولي الخطيرة التي تستهدف النساء والأطفال، ولتحديد المسؤولين عن هذه الانتهاكات. وقد ارتكب أغلب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي وقعت في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية على أيدي أفراد تابعين لجماعتين مسلحتين أجنبيتين هما جيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى جانب عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شاركت في عمليتي كيمبا الأولى والثانية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وشملت هذه الانتهاكات عمليات إعدام تعسفي وقتل انتقامي واختطاف وتدمير متعمد للممتلكات ارتكب معظمها عناصر من جيش الرب والقوات الديمقراطية، وحالات عنف جنسي وسخرة ونهب وإساءة في معاملة المدنيين ارتكبها جنود القوات المسلحة.

٨٧ - وما زال جمع وتحليل بلاغات تتحقق من صحتها بوقوع عنف جنسي يشكل صعوبة بالغة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية لأسباب عدة منها من خوف الضحايا من الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة، وافتقار ضحايا الاغتصاب إلى سبل الانتصاف القضائية، وكون إقامة الأدلة لتحديد مسؤولية الجهات القيادية والرقابية في قضايا الاغتصاب أمراً صعباً بطبيعته، وعدم وجود عملية ممنهجة لجمع البيانات عن حوادث العنف الجنسي، على النحو المشار إليه من قبل (S/2008/773). ويجد الفريق تشجيعاً في الاستراتيجية الشاملة لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي أعدها مكتب المستشار الأقدم والمنسق

المعني بمسألة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي توصي بتبسيط آليات التنسيق، وخاصة في مرحلة جمع البيانات. وفي الوقت نفسه، يلاحظ الفريق أن ندرة الإبلاغ عن هوية الجاني تحدّ من القدرة على تحميل الأفراد المسؤولية عن أفعالهم باستخدام الجزاءات المحددة الهدف.

٨٨ - ومع ذلك، سيواصل الفريق جمع البلاغات المتصلة بأعمال العنف الجنسي التي ارتكبتها أفراد الجماعات المسلحة، كما يعتزم مواصلة التحقيق في حالات الاعتداء التي تستهدف النساء والتي ترتكبها القوات العسكرية بصورة منتظمة وعلى نطاق واسع، بما فيها الحالات التي تكون عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متورطة فيها.

٨٩ - ووفقاً للبلاغات التي جمعها الفريق، فإن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة غير الحكومية جميعها مسؤولة عن ارتكاب اعتداءات تستهدف النساء والأطفال. وفي عينة صغيرة مأخوذة من إقليمي كاليهي وماسيسي وحدهما، أُبلغ عمّا مجموعه ١٤٢ حالة اغتصاب ارتكبتها عناصر عسكرية وتم التحقق من صحتها خلال الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ويمثل الجناة المزعومون جميع الجماعات، فمن هذه البلاغات ٤٣ بلاغا عن حوادث اغتصاب يزعم أنهما ارتكبت على أيدي عناصر من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، و ٤٥ بلاغا تتهم عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، و ٣٠ بلاغا تتهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ٢١ بلاغا تتهم عناصر من القوات المسلحة، وثلاثة تتهم الماي - ماي. ومع أن هذه الأرقام أبعد من أن تكون شاملة، فإنها تدل على استمرار ارتفاع معدل حالات العنف الجنسي المرتكبة من قبل العناصر العسكرية.

٩٠ - وقام الفريق أيضا بجمع بلاغات تم التحقق من صحتها عن حوادث اغتصاب ارتكبتها بانتظام جنود القوات المسلحة في كانيايونيغا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ووفقاً لهذه البلاغات، تأكد أن ما مجموعه ٤٩ حالة من هذه الحالات قد ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة. وبسبب الارتباك الذي نجم عن تقدّم قوات المؤتمر الوطني ثم هروب عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يمكن تحديد هويات أفراد الجناة؛ إلا أنه من المعروف أن جنودا تابعين لألوية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الثاني والرابع والسادس والسابع والتاسع والثالث عشر والخامس عشر والسادس عشر كانوا موجودين في كانيايونيغا في ذلك الوقت.

المسؤولية عن إصدار الأوامر

٩١ - لقد تمكن الفريق من تحديد المسؤولين عن إعطاء الأوامر في عدد من حالات انتهاك القانون الدولي التي استُهدف بها النساء والأطفال من قبل عناصر من جماعات مسلحة غير حكومية شتى ومن القوات المسلحة. غير أن الفريق يشير في هذا الصدد إلى محدودية الوقت والموارد المتاحة له على أرض الميدان.

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٩٢ - لقد تعرّض السكان المدنيون من جرّاء الأعمال الانتقامية التي ارتكبت، خلال عمليتي كيميا الأولى والثانية، لاعتداءات على أيدي عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهذا يشمل العشرات من حوادث القتل المبلغ عنها. وتلقى الفريق بلاغات موثوقة عن هجمات شنتها عناصر من القوات الديمقراطية على عدة قرى واقعة في نواح متفرقة من مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وهو يقتضي عددا من خيوط الأدلة في هذا الصدد.

جيش الرب للمقاومة

٩٣ - تلقى الفريق معلومات تم التحقق من صحتها عن وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان على أيدي عناصر من جيش الرب للمقاومة خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك خلال الأسبوعين الأولين من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتفيد تقديرات موثوقة بما أن ما مجموعه ١٠٢٠ من المدنيين قتلوا في هجمات شنها جيش الرب خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٩ في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى بشكل منتظم نهب الحقول الزراعية والمباني العامة والرسمية، لا سيما المدارس، ثم إحراقها، وذلك في جميع المواقع التي تعرضت للهجوم. ونتيجة للهجمات، شُرِدَ داخليا ما يقدر بمائة ألف نسمة.

القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٩٤ - جمع الفريق بلاغات عن أعمال قتل موثقة ارتكبتها جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في غوما ومنطقة كانيا بابينغا في نهاية عام ٢٠٠٨، وفي جنوب إقليم لويبرو منذ نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٩٥ - وفي إقليم روتشورو، كانت عناصر القوات المسلحة المنشورة على طول محور كيوانجا - إيشاشا ضالعة في عدد من حالات الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب والنهب المنتظم والابتزاز والتحرّش بالسكان المحليين بوجه عام منذ وصولها إلى المنطقة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتبيّن أن عناصر من اللواء الخامس عشر المدمج في القوات المسلحة،

كانوا منشورين سابقا في كانيابايونغا، هم الجناة الرئيسيون. ولدى الفريق كذلك معلومات عن حالات اغتصاب ارتكبت بصورة منتظمة في عام ٢٠٠٩ حتى تاريخه على أيدي عناصر من لواء القوات المسلحة الخامس والثمانين.

٩٦ - وأبلغ عن عمليات قتل للمدنيين أقرب عهداً ارتكبتها عناصر من القوات المسلحة في المنطقة الجنوبية من إقليم لوييرو. وقد قتل منذ نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عدة مدنيين على أيدي عناصر من القوات المسلحة تتهم السكان المحليين بالتواطؤ مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة. وبالإضافة إلى أعمال القتل والنهب المبلغ عنها، تتحمل القوات الحكومية المسؤولية عن إحراق بعض القرى منذ بدء القيام بعمليات ضد القوات الديمقراطية، ومن هذه القرى قرية ميريكوي (إقليم لوييرو) حيث أضرمت عناصر القوات المسلحة النيران في ١٥٠ منزلاً. ووفقاً لما ذكره مصدر حكومي في كانيابايونغا، تم في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اغتصاب ١٠٣ نساء على أيدي أشخاص مسلحين يرتدون الزي العسكري، ومنهم جنود تابعون للقوات المسلحة.

٩٧ - ويشير الفريق إلى أنه في إقليم لوييرو، يخضع المحور الشرقي (القطاع الثاني عشر) لقيادة العقيد سميث المتمركز في كانيابايونغا، بينما يخضع المحور الشمالي (القطاع الحادي عشر) لقيادة العقيد تشوما المتمركز في كيرومبا. وقد تلقى الفريق بلاغات عن اعتداء جنود القوات المسلحة على المدنيين لدى انتشارهم في كيفو الجنوبية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

حوادث القتل التي وقعت في كيوانجا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨: متابعة

٩٨ - أفاد فريق الخبراء في الفقرة ١٩١ من تقريره النهائي (S/2008/773) أن قوات المؤتمر الوطني ارتكبت أعمال قتل استهدفت أفراداً معينين من المدنيين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في اليوم السابق بين المؤتمر الوطني وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية. ووفقاً للمعلومات التي تم جمعها خلال الولاية الحالية، قُتل من جرّاء هذه الأعمال ٨٩ مدنياً منهم طفلان و ٣ نساء و ٨٤ رجلاً. وقد قام مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوثيق حالات ٦٧ ضحية جميعهم من عرق الناندي أو الهوتو، ومعظمهم من الذكور الشباب. وحسب شهادات العيان التي جمعها الفريق، والتي آيد بعضها المكتب المشترك، نفذ عمليات الإعدام جنود من عرق التوتسي يرتدون الزي العسكري المموه وينطقون بلغة الكينيارواندا. وتجدد الإشارة إلى أنه في يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تراجعت عناصر الماي - ماي من كيوانجا قبل بدء تنفيذ عمليات الإعدام، ولم يكن هناك وجود لعناصر القوات المسلحة في البلدة وقت حدوث عمليات القتل.

٩٩ - وقد تمكن الفريق من التيقّن من أن الجنرال بوسكو نتاغندا، رئيس أركان قوات المؤتمر الوطني، كان موجودا في كيوانجا. وتمكّن الفريق أيضا من التثبت عن طريق شهادات عيان من أن الكولونيل مولومبا باهاتي كان له دور تنفيذي رئيسي في ذلك، بالاشتراك مع الكابتن سيكو، شقيق لوران نكوندا. ويشغل الكولونيل مولومبا حاليا منصب قائد لواء القوات المسلحة ١٣٢ الموجود في كيفو الشمالية، والمعروف سابقا باللواء الثامن عشر المدمج في القوات المسلحة، في حين أُرسِل الكابتن سيكو إلى محور روتشورو تحت قيادة الكولونيل فيليمون ياف. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق معلومات تم التحقق من صحتها مفادها أن اللفتنان كولونيل إينوسنت زيموريندا والميجور مورينزي والميجور كييانغا والميجور موبينزي التابعين للمؤتمر الوطني قد شاركوا في العمليات العسكرية في كيوانجا.

شنّ الهجمات على العاملين في المجال الإنساني وإعاقة إيصال المساعدات الإنسانية

١٠٠ - وفقا للمعلومات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أسفر بدء القوات المسلحة عمليات ضد القوات الديمقراطية عن موجة جديدة من المشرّدين النازحين إلى كيفو الشمالية. ووفقا لما ذكرته الجهات العاملة في المجال الإنساني، هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الموجة الجديدة من السكان النازحين، ألا وهي العمليات العسكرية المشتركة التي تشنّ ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والأعمال الانتقامية التي ارتكبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضد السكان المدنيين، وأعمال السلب والنهب التي ارتكبتها عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبعث الحالة الإنسانية الراهنة على قلق شديد إلى أبعد حد في مناطق منها تلك الواقعة إلى الغرب من محور كانيابايونغغا، وحول بينغا، وجنوب إقليم لوبورو، ومنطقة محور نايايوندو - واليكالي. وتفيد الجهات العاملة في المجال الإنساني أن إيصال الإمدادات الإنسانية إما يجري إيقافه أو تعطيله في عدة مناطق في كيفو الشمالية بواسطة أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب العمليات العسكرية، بينما يتم استهداف المدنيين من قبل القوات العسكرية المقابلة في المناطق المعلنة مناطق عسكرية.

١٠١ - ووفقا للوكالات الإنسانية، تدهورت الحالة الأمنية بالنسبة للوكالات الإنسانية والمدنيين مع بداية عمليات كيميا الثانية في كيفو الجنوبية. ويتعرض السكان في إقليمي كاليهي وبونياكيري للخطر بصفة خاصة، وخاصة في منطقة بونياكيري - هومبو التي بدأ المدنيون ينزحون منها خوفا من التعرّض مجددا للهجمات والاعتداءات على أيدي القوات الديمقراطية والقوات المسلحة. وما زالت البلاغات ترد عن ارتكاب عناصر من القوات المسلحة اعتداءات تشمل الاعتصاب والابتزاز والسخرة في مختلف أرجاء كيفو الجنوبية.

١٠٢ - وأُبلغ عن تعرّض موظفي الوكالات الإنسانية لخمسة حوادث أمنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في كيفو الشمالية، و ١٣ حادثاً في شباط/فبراير ٢٠٠٩، و ١٦ في آذار/مارس ٢٠٠٩ وفقاً للبلّاقات التي تلقاها الفريق. ومنذ بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٩، شنت عناصر مسلحة مجهولة ثمان هجمات منفصلة في كيفو الشمالية على أشخاص عاملين في المجال الإنساني. وقد أسفرت الهجمات التي تشنها على الجهات العاملة في المجال الإنساني عن عناصر عسكرية عن قيام بعض الوكالات الإنسانية بتعليق أنشطتها في كيفو الشمالية. وقد أصبح إيصال المعونات الإنسانية عبر الطريق الممتد بين كيتشانغا ومويسو خطراً بشكل خاص، فقد شنت ثمان هجمات على مركبات تابعة للجهات العاملة في المجال الإنساني خلال الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، شملت محاولات للإصابة بالأعيرة النارية والسطو من قبل جنود مجهولين. وشنت أيضاً عدة هجمات ضد المنظمات غير الحكومية على أيدي عناصر مسلحة مجهولة على الطريق الممتد بين غوما وروتشورو خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ٢٠٠٩.

عملية الفرز

١٠٣ - إن النتائج الواردة أعلاه فيما يتعلق باستمرار وجود أطفال في صفوف الألوية التي أدمجت مؤخراً، وبالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها القادة السابقون للجماعات المسلحة التي أصبحت الآن مدمجة في القوات المسلحة، تشكّل مبرراً قوياً لإنشاء آلية للفرز تمكن من فحص سجلات القادة العسكريين بالقوات المسلحة فيما يتصل بحقوق الإنسان. ويرى الفريق أن هذه المبادرة أمر لا غنى عنه لاستدامة عملية الإدماج، ومن شأنها تعزيز قدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على بسط سلطة الدولة فعلياً في شرق الجمهورية وحماية رعاياها. ويود الفريق أن يشير إلى أنه في غياب هذه الآلية، ستقع مسؤولية إصدار الأوامر بالاعتداء على حقوق الإنسان للسكان المدنيين، في نهاية المطاف، على عاتق القيادة العسكرية العليا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

حادي عشر - الموارد الطبيعية

١٠٤ - وفقاً للفقرة الفرعية ٤ (ز) من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، يواصل الفريق عمله بشأن الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية والجماعات المسلحة غير المشروعة.

١٠٥ - ويدرك الفريق من المقابلات التي أجراها مع الفارين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمسؤولين في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تزال تعمل في مواقع تعدين في كيفو

الجنوبية، بل وقامت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بتوسيع نطاق عملها ليشمل مواقع جديدة في المقاطعة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويدرك الفريق أن العديد من التجار الذين شاركوا في عام ٢٠٠٨ في صفقات لشراء حجر القصدير والذهب ومعادن أخرى من مناطق خاضعة لسيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية لا يزالون يواصلون القيام بذلك. ويدرك الفريق أيضاً أن شبكات تجارة الذهب المرتبطة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية لا تزال نشطة، وذلك كما أبرز التقرير النهائي للفريق السابق (S/2008/773). ويقوم الفريق أيضاً برصد أنشطة التعدين التي كان المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب يسيطر عليها في عام ٢٠٠٨.

١٠٦ - وقد اجتمع الفريق مع أحد أعضاء اتحاد الأعمال الحرة في الكونغو من كيفو الجنوبية، وهي مجموعة الأعمال التي تمثل الشركات المصدرة للمعادن في كيفو الجنوبية، بما فيها الشركات الوارد ذكرها في التقرير السابق للفريق، وسوف يعقد اجتماع متابعة في بوكافو ليعرف ما إذا كانت الشركات قد بدأت في تنفيذ أي من إجراءات بذل العناية الواجبة في صفقات شراء المعادن. وفي عام ٢٠٠٨، شكك رئيس الاتحاد في بوكافو، السيد موديكيريزا ناميغاييه، أمام الفريق في وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أصلاً. وسيقوم الفريق أيضاً بمتابعة مسألة بذل العناية الواجبة مع التجار في كيفو الشمالية.

١٠٧ - وكما أبرز التقرير النهائي للفريق السابق (S/2008/773)، فإن القانون الكونغولي يميز بين الشركات المصدرة للمعادن (comptoirs) التي لا يُسمح لها إلا بشراء المعادن من التجار المرخص لهم، وبين التجار المرخص لهم بشراء المعادن وبيعها (négociants)، وفي السابق، سعت الشركات المصدرة للمعادن إلى التنصل من مسؤولية معرفة مصادر المعادن وتحويل هذه المسؤولية إلى التجار المرخص لهم، رغم أن العديد من هذه الشركات يعمل مباشرة مع تجار محددين مرخص لهم، بل إنها تمول مسبقاً أنشطة الشراء التي يضطلعون بها. وقام بعض كبار المديرين في الشركات المصدرة للمعادن من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بإبلاغ الفريق مؤخراً أن العديد من الشركات المصدرة تقوم على نحو منتظم بتوفير تمويل مسبق لتجار محددين مرخص لهم، بل وتعتبرهم من موظفيها. وفي بعض الحالات، يصل الأمر ببعض الشركات المصدرة إلى حد دفع رسوم الترخيص لكي تحصل لموظفيها على تراخيص لشراء المعادن وبيعها. وفي الواقع، فقد جرى، في التقرير السنوي الأخير المتعلق بكيفو الشمالية الصادر عن وزارة التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والذي استعرضه الفريق، إدراج العديد من التجار المرخص لهم على أنهم يعملون تحديداً لشركات مصدرة محددة. ويرى الفريق أن هذا دليل آخر على أن الشركات المصدرة مسؤولة عن شراء ما تصدره من معادن، ويعتزم أن يناقش مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية السبل

التي يمكن اللجوء إليها ليصبح النظام الحالي للشركات المصدرة والتجار المرخص لهم أكثر شفافية.

١٠٨ - وقد ظل الفريق على اتصال بشركتي تراكسيس (Traxys) وتريدميت (Trademet)، وهما شركتان ورد اسمهما في التقرير الأخير للفريق (S/2008/773) بوصفهما مستهلكين للمعادن التي اشترتها بعض الشركات المصدرة من مصادر تعود إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وسيقوم الفريق بالمتابعة مع شركات أخرى وردت أسماؤها في تقريره السابق، كانت تتاجر بمعادن يعود مصدرها إلى مناطق تابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

١٠٩ - وفي اجتماع عُقد في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ في بروكسل، أبلغ موظفون تنفيذيون من شركة تراكسيس الفريق أنهم مستمرون في شراء المعادن من الشركات المصدرة نفسها التي بين التقرير الأخير للفريق أنها اشترت المعادن من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وكانت تقوم بذلك على أساس إعفاءات وقّعها هؤلاء الموردون الذين يدّعون أن مصادر معادهم لم تكن خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة.

١١٠ - ووفقاً للفقرة ١٥ من القرار ١٨٥٧ (٢٠٠٨)، التي تؤكد على أهمية بذل العناية الواجبة، وجه الفريق رسالة رسمية إلى شركة تراكسيس في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ طلب فيها الحصول على مزيد من الوثائق والمعلومات عن أي تدابير أخرى تتخذها الشركة في مجال بذل العناية الواجبة. وردت الشركة على الفريق في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ مشيرة إلى أنها ستعلق جميع أنشطة الشراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ضوء المشورة التي أسداها إليها الفريق ومفادها أنه "لا يوجد أي حل مقبول لهذه القضية إلا وقف أي عمليات شراء للمواد". غير أن الفريق، في رسالته المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩، لم يتقدم بأي طلبات صريحة إلى شركة تراكسيس باستثناء طلبه الحصول على وثائق وعلى المزيد من التفاصيل بشأن أي جهود أخرى تبذلها الشركة في إطار العناية الواجبة. ولم ترد الشركة على طلي الفريق الحصول على وثائق ومعلومات بشأن العناية الواجبة.

١١١ - وردت شركة تريدميت أيضاً على عدد من الأسئلة التي قدمها الفريق، ولكنها أغفلت استفسار الفريق بشأن مسألة العناية الواجبة. ويشجّع الفريق الشركات الواردة أسماؤها في التقرير الأخير للفريق وكذلك المستهلكين الآخرين للمعادن الكونغولية على نشر خططها في مجال بذل العناية الواجبة.

١١٢ - ويعتقد الفريق أن قدرة الشركات المصدرة للمعادن على توفير تمويل مسبق للتجار المرخص لهم وعلى مراقبتهم تعطي الشركات المستهلكة فرصة فعلية لدعم الجهود التي تبذلها

الشركات المصدّرة لإقناع التجار المرخص لهم بالشراء على أساس من الإحساس بالمسؤولية. وينطبق هذا أكثر على العملاء مثل شركة تراكسيس التي لديها بالفعل علاقات وثيقة وراسخة مع شركات مصدرة محددة.

١١٣ - ولم يتلق الفريق بعد المعلومات التي طلبها من حكومة بوروندي في عام ٢٠٠٨ فيما يتعلق بصادرات الذهب المرتبطة بالشبكات التجارية التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويعتبر الفريق أن هذه المعلومات حيوية للبت في القضايا المتعلقة بشبكات تجارة الذهب التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة.

ثاني عشر - التوصيات

١١٤ - يوصي الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنفيذ آلية فحص للتدقيق في سجلات عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان وذلك ضمن السياق الأوسع نطاقاً لإصلاح القطاع الأمني.

١١٥ - وفي سبيل تعزيز الشفافية في إدارة المخزونات، ولمنع تحويل الأسلحة والذخيرة إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية، يوصي الفريق جميع الدول المصدرة لمعدات عسكرية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تخطر اللجنة بصادراتها، وأن تُدرج ضمن هذه الإخطارات جميع المعلومات ذات الصلة، ولا سيما الاقتراحات الواردة في الفقرة ٦٨ أعلاه.

١١٦ - ويوصي الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تجري استعراضاً لتشريعات التعدين المتصلة بدور الشركات المصدرة والتجار المرخص لهم، وذلك بهدف تحسين الشفافية في تجارة المعادن المستخرجة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١١٧ - ويوصي الفريق حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات المانحة الدولية أن تكفل توفير الدعم الكامل لمبادرة المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة، الرامية إلى تعزيز استخدام قوالب الفحم الحجري القابل للاحتراق كبديل عن الفحم، وذلك لإضعاف الدعم المالي الذي تحصل عليه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عن طريق إنتاج الفحم غير المشروع في منتزه فيرونغا الوطني.

المرفق

الاجتماعات والمشاورات^(أ)

بلجيكا

الحكومة

وزارة الخارجية

المنظمات

دائرة الإعلام في مجال السلام الدولي

المجلس العالمي للماس

القطاع الخاص

Traxys

Tony Goetz & Zonen

بوروندي

الحكومة

وزارة العلاقات الخارجية والتعاون

المنظمات

المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

الفريق الدولي المعني بالآزمات

القطاع الخاص

غرفة التجارة والصناعة

(أ) لدواع أمنية، لا يمكن ذكر أسماء بعض الأفراد والكيانات التي قدمت معلومات أو بيانات لفريق الخبراء.

جهات التمثيل الدبلوماسي

سفارة بلجيكا

سفارة فرنسا

وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الحكومة

إدارة مقاطعة كيفو الشمالية

إدارة مقاطعة كيفو الجنوبية

وكالة الاستخبارات الوطنية

مجلس مقاطعة كيفو الشمالية

المجلس الوطني

المصرف المركزي للكونغو

مركز التقييم والخبرة والترخيص

اللجنة المشتركة بين المقاطعات لتنسيق العمليات

المديرية العامة للهجرة

المعهد الكونغولي للحفاظ على الطبيعة

وزارة الخارجية

وزارة الداخلية

وزارة التعدين

وزارة النقل

مركز الاتصال الوطني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

مكتب الجمارك والرسوم

المكتب الكونغولي للمراقبة

الشرطة الوطنية الكونغولية

مديرية الملاحة الجوية

دائرة دعم عمال المناجم والإشراف عليهم

المنظمات

Bego-Congo, Exploitation-Forestière

مركز التنسيق لمكافحة الألغام في بوكافو

ENOUGH

بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي

بعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني

منظمة رصد حقوق الإنسان

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

منظمة إنقاذ الطفولة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأغذية العالمي

البنك الدولي

جهات التمثيل الدبلوماسي

سفارة أنغولا

سفارة بلجيكا

سفارة فرنسا

سفارة الاتحاد الروسي

سفارة الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

القطاع الخاص

هيئة الشركات المصدرة للمعادن المعتمدة في غوما بكيفو الشمالية

اتحاد مؤسسات الكونغو (بوكافو)

SDV Agetraf

Supercell

الجماعات المسلحة غير الحكومية

المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب

ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

فرنسا

الحكومة

وزارة الخارجية

إيطاليا

Procura della Repubblica di Perugia

رواندا

الحكومة

وزارة الخارجية

لجنة التسريح وإعادة الإدماج في رواندا

المنظمات

بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

جهات التمثيل الدبلوماسي

المفوضية السامية البريطانية

سويسرا

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

الولايات المتحدة الأمريكية

جهات التمثيل الدبلوماسي لدى الأمم المتحدة

البعثة الدائمة لبلجيكا

البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية

البعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

البعثة الدائمة لفرنسا

البعثة الدائمة لألمانيا

البعثة الدائمة لرواندا

البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

البعثة الدائمة لأوغندا

بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة

مقر الأمم المتحدة

إدارة عمليات حفظ السلام

إدارة الدعم الميداني

إدارة الشؤون السياسية

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مكتب الشؤون القانونية

مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح